إدارة
التواصل

صنـدوق النقـد الدولـي

International Monetary Fund
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/257
للنشر الفوري
4 يونيو 2015

خبراء الصندوق يختتمون زيارتهم إلى موريتانيا

البيانات الصحفية التي تصدر في ختام بعثات صندوق النقد الدولي تضم تصريحات صادرة عن فِرَق خبراء الصندوق بشأن الاستنتاجات الأولية المستخلصة بعد زيارة البلد العضو. وتعبر الآراء الواردة في هذا البيان عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء مجلسه التنفيذي. ولن تترتب على هذه البعثة مناقشة في المجلس التنفيذي.

أوفد صندوق النقد الدولي بعثة بقيادة السيدة مرسيدس فيرا مارتن إلى نواكشوط في الفترة 27 مايو–4 يونيو 2015. واستعرضت البعثة آخر تطورات الاقتصاد الكلي في موريتانيا وآفاقها الاقتصادية المتوقعة عقب اختتام مشاورات المادة الرابعة في يناير 2015.

وفي ختام الزيارة، أدلت السيدة فيرا مارتن، بالتصريح التالي:

"بعد عدة سنوات من الطلب المتزايد على الصادرات وارتفاع أسعار السلع الأولية، تواجه جمهورية موريتانيا الإسلامية بيئة خارجية أصعب في الوقت الراهن، تمشياً مع المخاطر التي أبرزتها مشاورات المادة الرابعة الأخيرة. فقد زاد عدم اليقين بشأن آفاق الاقتصاد العالمي وحدثت تطورات سلبية في الأسواق العالمية لخام الحديد، مما يُحْدِث تغييرا في آفاق الاقتصاد الموريتاني. وعلى ذلك، يُتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي ليصل إلى 4.5% خلال عام 2015 في بيئة يغلب عليها احتواء التضخم.

"غير أن الاحتياطيات الوقائية التي كونتها المالية العامة والحسابات الخارجية في السنوات القليلة الماضية بفضل السياسات الاقتصادية الكلية الرشيدة، إلى جانب استئناف الجهود لحشد الدعم الخارجي، ستساهم في الحفاظ على النشاط الاقتصادي وتعزيز المركز الخارجي وأوضاع المالية العامة خلال عام 2015.

"ولا تزال السلطات ملتزمة بتأمين الاستقرار الاقتصادي الكلي على المدى المتوسط، وترحب البعثة بالخطوات التي اتخذتها السلطات لتقدير مدى الحاجة لإجراء تعديل تدريجي في مزيج السياسات. وفي الفترة المقبلة، تتمثل التحديات الرئيسية في تحسين أوضاع المالية العامة والحسابات الخارجية، إلى جانب دعم النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل، في ضوء التوصيات التي تمت مناقشتها في مشاورات المادة الرابعة الأخيرة. وسيتطلب دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي على المديين القصير

والمتوسط واستئناف الجهود لضبط أوضاع المالية العامة نظرا لانخفاض الإيرادات إلى مستوى أقل من المتوخى، مع القيام في نفس الوقت برفع كفاءة الإنفاق الحكومي.

"ومن الأمور المشجعة بالنسبة للبعثة ما أبدته السلطات من التزام بجدول أعمال الإصلاحات الهيكلية الذي يهدف إلى وضع الأساس لتحقيق نمو اقتصادي أقوى وأكثر احتواءً لكل شرائح المجتمع. وعلى وجه التحديد، يمكن تحسين التنافسية وتعزيز صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية من خلال تحسين مناخ الأعمال لدعم تنمية القطاع الخاص، وتنويع النشاط الاقتصادي، وتوفير فرص العمل.

"وقد التقت البعثة أثناء هذه الزيارة بمعالي السيد يحي ولد حدمين رئيس الوزراء؛ ومعالي السيد عبد العزيز ولد داهي محافظ البنك المركزي، ومعالي السيد المختار ولد أجاي وزير المالية؛ ومعالي السيد سيد أحمد ولد الرايس وزير الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ ومعالي السيد محمد سالم ولد البشير وزير البترول والطاقة والمعادن؛ ومعالي السيد الناني ولد أشروقة وزير الصيد والاقتصاد البحري؛ ولفيف آخر من كبار المسؤولين. كذلك عقدت البعثة لقاءات مع ممثلي القطاع الخاص وشركاء التنمية. وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات الموريتانية على مناقشاتها المثمرة معها وتتطلع إلى مواصلة هذا الحوار وتقديم الدعم لموريتانيا وشعبها."